أحمد طالب الإبراهيمي



مذكرات جزائري

الجزء الأول : أحلام ومحن

(1932 - 1965)

دار القصبة للنشر

مذكرات جزائري

- أحمد طالب الإبراهيمي

في الجزائر وعلى امتداد تاريخها العريض المكثف بالأحداث هناك قلة ممن أسعفهم الحظ والحياة والظروف العامة من تدوين مذكراته، هناك من أحجم عن ذلك خوفا من إثارة القلاقل والفتن خاصة عندما يتعلق الأمر بحقبة التاريخ الوطني والثورة التحريرية والاستقلال، وهناك من تجرأ وكشف الغطاء عن أحداث كانت لوقت قريب مصنفة في خانة الأسرار، وهناك من كتب دون أن يقول كل شيء.

عند هذه الحالة يمكن أن نصنف مذكرات د. أحمد طالب الإبراهيمي نجل العلامة وأحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الشيخ البشير الإبراهيمي، والتي صدر الجزء الأول منها باللغتين العربية والفرنسية بعنوان (مذكرات جزائري، أحلام ومحن 1932- 1965).

هناك عدة أسباب دفعت الدكتور الإبراهيمي لتقديم شهادته عن عصره، فهو كما يقول عن نفسه ينتمي إلى جيل متميز بالمعنى التاريخي للكلمة حيث عايش 3 مراحل حاسمة في تاريخ الدولة الجزائرية: «مرحلة الحشرجات الأخيرة للوحش الاستعماري، كرحلة حرب التحرير الوطني، وأخيرا العشرينات الأولى التي تلت انتزاع الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية».

لقد كانت هذه اللحظات مجتمعة علامة فارقة في حياة واحد من صانعي النظام الجزائري حيث اختار منذ العشرينات من عمره الالتزام بقضية بلاده التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار والنضال بكل الطرق من أجل الاستقلال.

إن حظ الانتماء ـ يقول الدكتور الإبراهيمي ـ لهذا الجيل المتميز فرض عليه التزاما آخر ألا وهو الاضطلاع بواجب الذاكرة عن طريق تقديم هذه الشهادة كحق لكل الجزائريين اليوم لمعرفة ما حدث فعلا خلال الاحتلال الاستعماري، والثورة المسلحة، وعهد الاستقلال.

وهو في هذا الجزء الأول يسرد ذكريات ووقائع كما عاشها ورآها بكل تجرد وصدق وأمانة تركا مهمة تحري حقيقة ما يكتبه إلى المؤرخ، ويقول إنه يروي ببساطة ما كان شاهدا عليه أو طرفا فاعلا فيه، متجنبا إطلاق الأحكام القيمية، «غير أني، والحق يقال، لا أروي كل شيء عملا بقول الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ(ما كل ما يعرف يقال)،

ولم يكن الأمر بالسهل الهين لشعوري بأنني ربما أبقي على بعض الضبابية في بعض الحالات، ولكنني اتخذت قرارا صعبا لما يبدو فيه من إجحاف في حق الأجيال الناشئة»، لذلك عمد الدكتور الإبراهيمي إلى حذف مقاطع كبيرة من الأحداث معللا ذلك بعدم فائدتها للقارئ، و«قربها من السيكولوجيا أكثر منها إلى التاريخ، وإلى تصرفات الأفراد منها إلى التطور الجماعي».

كتب الدكتور مذكراته بالاعتماد كما قال على ذاكرته، وعلى مجموعة كبيرة من الملاحظات دونها في مناسبات متفرقة، ولجأ في بعض الأحيان إلى أصدقاء من خارج وداخل الوطن من الذين قاسموه بعض لحظات حياته سواء في الجامعة أو في السجن أو في الحياة النضالية.

وبحسب الكتاب، فقد ولد الدكتور الإبراهيمي في الخامس من شهر جانفي «يناير» 1932 بسطيف مدينة في الشرق الجزائري لأسرة يقال أن نسبها يرجع إلى الصحابي الجليل أبوبكر الصديق ـ رضي الله عنه-، وهي أسرة كانت تمتهن الثقافة والزراعة، ولها باع طويل في مقاومة المحتل الفرنسي منذ أيام الأمير عبد القادر 1847، أما من جانب الأم فيقول الإبراهيمي إنها تنحدر من أصول تركية.

صادف ولادته ـ كما يقول ـ احتفال فرنسا بمئوية احتلالها للجزائر، وبعد عام من تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي كان والده أحد مؤسسيها وروادها، وتلازم هذين الحدثين ـ يضيف الإبراهيمي ـ ليس عرضيا، فقد كان عمل الجمعية في ذهن الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي، يندرج في سياق الرد على التحدي الذي مثلته الاحتفالات بمئوية الاحتلال التي أراد لها المستعمر أن تعلن نهاية الإسلام واللغة العربية في الجزائر».

في سنة 1933 أسندت لوالده الشيخ الإبراهيمي مهمة الإشراف على نشاطات جمعية العلماء في الغرب الجزائري، فاختار مدينة تلمسان العاصمة التاريخية حيث عاش الابن من سنة 1933 ـ 1945، متتبعا خطوات أبيه الذي كان يلقي دروس الوعظ والإرشاد في أماكن مختلفة.

هذا الجو العائلي المفعم بالحنان والرعاية والعلم والثقافة خلق في نفس الدكتور الإبراهيمي أكثر من علامة فقد علمه إرادة التحدي والمواجهة والصبر، ونمى في نفسيته خصال النضال والحرية، فعمل منذ التحاقه بالجامعة 1949-1954، تخصص طب على التزود بالعلم والمعرفة وزاد انخراطه في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا من تكوين وعيه، وشارك في العديد من التظاهرات التي نظمتها الجمعية.

حضر الإبراهيمي حلقات حول الماركسية وكان الطلبة يدعونه «للمشاركة في بعض المناظرات حول الأمة الجزائرية»، وقد أصبح ـ كما يقول- من قراء الآداب الفرنسية ولينين وستالين.

كان لعدد من الرحلات التي قام بها الإبراهيمي إلى العالم الخارجي، بدءا من القاهرة وزيارته للبقاع المقدسة، واسطنبول، جنيف، وبعده فرنسا، أثر واضح في تكوين شخصيته ونظرته عن قرب للتحولات التي كانت تحدث في العالم، إذ ساهمت في تعزيز قناعاته بضرورة العمل من أجل الهدف الأسمى الذي سينذر له نفسه فيما بعد أي المطالبة بالحرية والاستقلال.

نظير النشاطات السياسية التي بدأها في باريس برفقة مجموعة من المناضلين الجزائريين وغيرهم، يتم اعتقاله في الـ 26 فيفري «فبراير» 1957، ليوضع في سجن فران «في زنزانة رقم 497 في القسم الثالث»، حيث قضى 5 سنوات ما بين سنة 1957- 1961، متنقلا بين عدد من السجون الفرنسية، وكانت ثمرة هذه الفترة كتاب (رسائل من السجن) نشره بعد الاستقلال ويتضمن جملة من التأملات والمراسلات حول الحرية والعدالة وغيرها، مع العديد من الشخصيات الثقافية والسياسية ولعل أهمها رسائله إلى ألبير كامو.

ويفرد الدكتور الإبراهيمي فصلا خاصا حول اعتقاله في السجون الجزائرية بين سنة 1962- 1965، والطريقة التي تم تعذيبه فيها على خلفية معلومات تفيد بأنه عضو في حكومة معارضة لنظام الرئيس بن بلة.

في ختام الجزء الأول من مذكراته يعرج الإبراهيمي على الظروف التي صاحبت وفاة والده جراء ظروف الإقامة الجبرية التي فرضها عليه نظام بن بلة في ذلك الوقت، ويقف بشكل سريع على خلفيات الانقلاب العسكري الذي قاده هواري بومدين سنة 1962، والتحولات في مسيرة الثورة، وطريقة تكليفه من طرف هذا الأخير لتولي حقيبة وزارة التربية، وعن هذا يقول الإبراهيمي: «لم أكن أدري أني كنت بصدد الزج بنفسي في غمار تجربة من نوع جديد سوف تقيدني على امتداد ربع قرن تقريبا بما تفرضه علي من تضحية ونكران الذات».

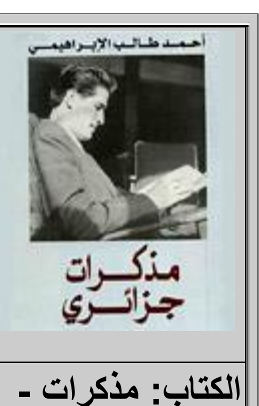
مذكرات جزائري

عرض/سكينة بوشلوح

خمسينية أي حدث، سواء كان ذا طابع تاريخي أو خاص، تشكل دوما وقفة لاستحضار الماضي والتأمل في الدروس التي يجب استخلاصها والالتزامات التي ينبغي تجديدها، حتى لا ننحرف عن جادة الصواب.. وذكرى ثورة التحرير الجزائرية لا تشذ عن هذه القاعدة.

هذه المناسبة المهمة معلم تاريخي بارز استوقف العديد من الشخصيات الجزائرية، ودفعها لإعادة النظر بعين النقد في هذه المرحلة من حياتها.

والدكتور أحمد طالب الإبراهيمي -الوزير السابق وابن الشيخ العلامة البشير الإبراهيمي- واحد من هؤلاء الذين اقتنعوا بأن السكوت ضرب من الإثم، وأن الكتابة دين في أعناقهم وواجب لا مناص من تأديته.



- الكتاب: مذكرات جزائري.. أحلام ومحن
- المؤلف: أحمد طالب الإبراهيمي
- عدد الصفحات: 268
- الناشر: دار القصبة، الجزائر
- الطبعة: الأولى/2006

لأجل ذلك ولغيره، ينشر المؤلف ذكرياته في كتاب بعنوان "مذكرات جزائري.. أحلام ومحن" يسوق فيه الوقائع كما رآها، تاركا للمؤرخ مهمة تحري الحقيقة في ضوء دراسة الأحداث واستجلاء أسبابها.

اعتمد الإبراهيمي في كتابة مذكراته الأسلوب السردي البعيد عن المنهج التحليلي أو الاستدلالي، مستقرئا في ذلك مراحل حياته ابتداء من طفولته ووصولا إلى نهاية فترة الشباب، تاركا سرد وقائع ما بعد هذه الفترة إلى حين صدور الجزء الثاني من المذكرات.

أحمد الطفل والمراهق والطالب

ولد أحمد طالب الإبراهيمي يوم 5 يناير/كانون الثاني 1932 بمدينة سطيف (شرق الجزائر) لأسرة يقال إنها ترقى بنسبها إلى الصحابي الجليل أبي بكر الصديق.

وقد تعمد استعمال صيغة المجهول "يقال" ليوضح أن هذا قد يكون صحيحا أو أحد تلك الأوهام التي دأب أهل المغرب منذ قرون على نسجها بنسب أنفسهم إلى أصول من شبه الجزيرة العربية.

والده الشيخ البشير الإبراهيمي (1891-1965) أحد مؤسسي جمعية علماء المسلمين الجزائريين، والمشرف الأول على نشاطاتها في الغرب الجزائري، وكانت تلمسان العاصمة التاريخية لمقر عمله.

ولهذا السبب ارتبطت ذكريات طفولة أحمد بمدينة تلمسان حيث عاش فيها بين عامي 1933 و1945 مع انقطاع بسيط بين عامي 1941 و1942.

كان الإبراهيمي الوالد معارضا لالتحاق ابنه بالمدرسة الفرنسية بسبب محتواها الاغترابي، غير أن الشيخ عبد الحميد بن باديس أقنعه بفوائد تعلم الفرنسية وفضلها في الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، ومن ثم درس أحمد طالب في مدرسة فرنسية وبرع فيها براعة مكنته من الالتحاق بالأقسام الثانوية عن جدارة واستحقاق.

في هذه المرحلة من حياة المؤلف أخذت الظاهرة الاستعمارية تتجلى في ذهنه وتكشف عن أنيابها، إذ اعتقل والده واقتيد بعنف نحو وجهة مجهولة إلى أن استقر به الأمر في الإقامة الجبرية بمدينة تبعد عن تلمسان مئات الكيلومترات، وكان السبب الأول في ذلك رفضه القاطع لتأييد فرنسا في حربها ضد ألمانيا عام 1939.

في الفترة من مارس/آذار 1956 وحتى اعتقاله في فبراير/شباط 1957 من قبل السلطات " الفرنسية، دخلت السرية التامة حياة الإبراهيمي لما كلف به من مهمات تنسيقية بين أعضاء فدرالية " فرنسا وقيادة جبهة التحرير الوطني

الطالب في -وفي ظل غياب الوالد الذي كان إما في السجن أو المنفى أو في جولة عمل، بدأ أحمد الأقسام الثانوية- يهتم بالسياسة ويزداد تعلقا بها إلى أن بلغ الأمر أوجه خلال أحداث مجزرة 8 مايو/أيار 1945 التي راح ضحيتها قرابة 45 ألف شخص من المشاركين وغير المشاركين في المظاهرات التي عمت شوارع مدن سطيف وقالمة وخراطة، ولم تعد مفردات "الوطن" و"الاستقلال" ومثيلاتهما مجرد كلمات، وإنما أصبحت تثير في نفسه كثيرا من الانفعال والتأثر.

التحق الإبراهيمي بجامعة الجزائر عام 1949 في السنة التحضيرية للطب وبها انخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا وشارك في كل التظاهرات التي نظمتها.

وبالجامعة ولأول مرة اتضحت في ذهنه أهداف التعليم الاستعماري المتمثلة في فصل النخبة عن ثقافتها الأصلية وإشباعها بثقافة دخيلة تنهل منها حتى تصبح أداة للهيمنة الاستعمارية.

وأمام هذه المفارقة كان من واجب الإبراهيمي -كما يذكر- أن يخلص إلى رد فعل جذري وطريقة مثلى للدفاع، وكان ذلك من خلال جريدة باللغة الفرنسية باسم "الشاب المسلم"، تكون بالمقابل وسيلة للتأصيل ومن ثم وسيلة للتحرر.

وبعد خمس سنوات في جامعة الجزائر طار الإبراهيمي إلى باريس والتحق بكلية الطب فيها للسنة الخامسة التي توجت في آخرها بامتحان نظري وفق فيه بنجاح مكنه من التردد على المستشفيات الباريسية والالتحاق بها في السنة السادسة له.

وابتداء من هنا وضع الإبراهيمي النضال فوق أي اعتبار آخر، فكان أولا في الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ثم بعد ذلك في فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، ومن ثم المشاركة في العديد من الاجتماعات التي كانت تعقد في المدن الجامعية الفرنسية.

وانتهى به المطاف رئيسا للاتحاد الوطني للطلبة المسلمين الجزائريين الذي أوجد له فروعا في العديد من المدن الفرنسية، بالإضافة إلى فرع الجزائر الذي كان ينشط فيه محمد الصديق بن يحيى والأمين خان.

وابتداء من مارس/آذار 1956 وإلى غاية فبراير/شباط 1957 تاريخ اعتقاله من قبل السلطات الفرنسية، دخلت السرية التامة حياة الإبراهيمي لما كلف به من مهمات خاصة تصب في مجملها باتجاه تحقيق التنسيق بين أعضاء فدرالية فرنسا وقيادة الجبهة التي غالبا ما كان يرى في بعض مواقفها الغرابة والازدواجية.

من السجن إلى إعلان الاستقلال

بعد سنتين من النشاط الحثيث تخللتهما تنقلات محفوفة بالأخطار والخوف من الوقوع ضحية التعذيب أو القتل، اعتقلت الشرطة الفرنسية أحمد طالب مع جملة من رفاقه من فدرالية فرنسا وزجت بهم في السجن، وهناك التقى بالزعماء الخمسة: أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وحسين

آيت أحمد ويوسف خيضر ومصطفى الأشرف، وكانت له معهم نقاشات سياسية واسعة انتهت في مجملها إلى عدم الانحياز لأحد والانصراف إلى التأمل في عالم السجن كملاحظ متحل بما يمليه الضمير وتفرضه الموضوعية.

وهنا يؤكد المؤلف أن بعضا من الخمسة كان يحاول -مثلما فعل داخل مجموعته– اكتساب امتدادات له في جميع هيئات جبهة التحرير، وأن الشقاقات التي كانت تحدث في اجتماعات كل من المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ كانت للأسف الشديد قائمة على الولاء والتبعية الشخصية أكثر منها على خيارات أيديولوجية.

وتبعا لذلك يقرر أن وفاة عبان رمضان المأساوية عام 1958 كانت نتيجة حتمية لتلك الازدواجية التي تميز بها المسؤولون على مستوى القيادة الذين لم يكترثوا للحادث رغم دفاعهم عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري.

الأيام الأخيرة بالسجون الفرنسية يراها الإبراهيمي حافلة بالأحداث، إذ كان يبدو أن إطلاق سراح "جميع المساجين الجزائريين قاب قوسين أو أدنى ويعني ذلك قرب الاستقلال"

وعن تشكيل الحكومة المؤقتة أوائل صيف 1953، رأى الإبراهيمي فيه طريقا لتسهيل عملية التفاوض مع فرنسا، وفي هذا الشأن يصرح بأنه خلال عامي 1960 و1961 وخلال إقامته بالسجن وفي دورية له بالمستشفى المركزي علم من بعض المحبوسين الجزائريين أن بوضياف تلقى رسالة من بومدين في سياق إبرام تحالفات كانت تعقد بين الحكومة والمساجين الخمسة بهدف الاستيلاء على الحكم، فرفض بوضياف العرض ولم يطعن في شرعية الحكومة المؤقتة التي كان عضوا فيها.

وأمام هذا الرفض بدأ بومدين يبحث عن بديل، فأوفد أحد مساعديه وهو عبد العزيز بوتفليقة (الرئيس الحالي للجزائر) في مهمة استطلاعية لدى الخمسة انتهت باستمالة متبادلة بينه وبين بن بلة.

وفي هذا يعتقد المؤلف أن بومدين كان متأثرا بالتجربة الناصرية التي يعرفها جيدا إذ كان يبحث عن "نجيبه"، أي شخصية يستعملها مثلما استعمل عبد الناصر اللواء نجيب في انقلاب الضباط الأحرار بمصر.

الأيام الأخيرة بالسجون الفرنسية يراها الإبراهيمي حافلة بالأحداث، إذ كان يبدو أن إطلاق سراح جميع المساجين الجزائريين قاب قوسين أو أدنى ويعني ذلك قرب الاستقلال.

كان الخمسة محل اهتمام كبير لاسيما بن بلة الذي رأى فيه بعض الفرنسيين الضامن لجزائر اشتراكية، وبعض آخر رآه موحدا بين المؤمنين ضد الماركسيين، في حين رأى فيه عبد الكريم الخطيب (قائد جيش التحرير المغربي) مساعدا أساسيا في إنشاء حركة إسلامية مغاربية.

وهنا يعلق المؤلف بأن عقدة المرآة التي يتحدث عنها علماء النفس موجودة فعلا، فالرجل الذي ما لبث أن أصبح يرى نفسه أول رئيس للجمهورية الجزائرية كان يسعى لإرضاء الجميع مرددا على كل من يخاطبه ما يطيب له سماعه.

غادر الإبراهيمي سجون فرنسا في سبتمبر/أيلول 1961 ومنها اتجه إلى تونس ثم إلى الرباط وبعدها إلى نيويورك حيث خضع لبعض التحاليل والعلاجات الطبية، ومنها إلى القاهرة حيث التقى بأهله المقيمين بها منذ 1952، ومن ثم كان رجوعه إلى الجزائر في يوليو/تموز 1962.

وفي نفس السنة وبغرض تفادي المواجهة المسلحة بين الفرقاء المتناحرين على السلطة تشكلت لجنة مصغرة من ثلاثة أعضاء -كان الإبراهيمي أحدهم- عهد إليها بإجراء الاتصالات الضرورية بالكبار.

وهنا يصرح المؤلف بأن لقاءه مع بن خدة انتهى باقتراح الأخير عليه منصب أول سفير للجمهورية الجزائرية بالرباط، وأن لقاءه مع آيت أحمد انتهى إلى أن الوضع السائد قد حكم بعدم أهلية جيله وأن السلطة اليوم يجب ألا تعتمد على الشخصيات التاريخية، الأمر الذي كان يحثه على الانسحاب من الساحة السياسية.

وبعد استيلاء بن بلة على الحكم في سبتمبر/أيلول 1962 اتفق أعضاء اللجنة المصغرة على أن يخدم كل واحد منهم بلده في المجال الذي يعنيه، مانحين بذلك النظام الجديد الوقت الكافي للعمل في الساحة دون معارضته أو تأييده، ومن ثم التحق الإبراهيمي للعمل في مجال الطب بمستشفى الجزائر العاصمة.

<u>السجن مجددا.. سجن جزائري</u>

تحت وطأة تعذيب لم يعشه الإبراهيمي في أي من سجون فرنسا، كان السؤال يتكرر دائما: ما " علاقته بحكومة المعارضة في المهجر؟ وكانت الإجابة المتكررة أيضا: أنه لا دراية له بهذه الحكومة"

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن".. شطر البيت هذا من قصيدة المتنبي ينطبق على أحمد " الإبراهيمي تماما، فهو الذي حلم في صباه بأن يكون طبيبا للأمراض النفسية يجد نفسه في نهاية المطاف طبيبا لأمراض الدم بمستشفى مصطفى باشا الجامعي بالعاصمة، بعيدا بعض الشيء عن أجراس السياسة التي كانت تجذبه وتقلص من يوم إلى آخر المسافة بينهما.

يذكر الإبراهيمي أنه خلال السنتين الأخيرتين بعد الاستقلال ظهرت شيئا فشيئا إلى العلن تناقضات داخلية:

فعلى الصعيد السياسي وبما أنه لا توجد أي علاقة أيديولوجية بين أعضاء المجموعة التي استولت على الحكم، كان ينتظر أن تؤول الأمور بعد إقصاءات متتالية إلى تمركز السلطات في يد رجل واحد، وهو ما تم.

فقد أقصي فرحات عباس الذي كان يريد توازنا في السلطات بين رئيس الجمهورية والبرلمان، واستبعد الأمين العام لجبهة التحرير محمد خيضر الذي كان يريد الفصل بين الحزب والجهاز التنفيذي.

وبعدما تحول الحزب إلى أداة في يد الحكومة ماتت الديمقراطية وقتلت روح النقد في مهدها، وعوض تشييد حكيم لهرم الحزب انطلاقا من القاعدة وصولا إلى القمة تمت التعيينات من فوق، مما يفسر الأسلوب الانفرادي في الحكم.

أما على الصعيد الثقافي فقد ظل الاغتراب على حاله وكانت الكلمة العليا لخصوم تعريب التعليم، علما بأن التعريب كان أحد الأهداف الأساسية لثورة التحرير.

في هذا الجو المشحون بالقلق والريبة وفي ظل الاعتقالات وحالات الاختطاف، اعتقل أحمد طالب يوم 12 يوليو/ تموز 1964 وهو يهم بالتوجه إلى المستشفى، إذ حضر ثلاثة من أفراد الشرطة بزي مدني وطلبوا منه أن يتبعهم إلى مقر الأمن العسكري حيث ستطرح عليه بعض الأسئلة، على ألا يستغرق الأمر أكثر من ربع ساعة.

غير أن الأمر لم يكن كذلك، فقد أدرك الإبراهيمي فور وصوله أنه محتجز لدى الشرطة القضائية التي أبقته في قبو تحت الأرض لأيام لا يذكر عددها لشدة قسوتها.

وتحت وطأة تعذيب لم يعشه الإبراهيمي في أي من سجون فرنسا، كان السؤال يتكرر دائما: "ما علاقته بحكومة المعارضة في المهجر؟".

وكانت الإجابة المتكررة أيضا: أنه لا دراية له بهذه الحكومة، وأنه سمع صدفة وعن طريق إذاعة "مونتي كارلو" نبأ إنشاء مجلس للمعارضة، مضيفا أنه لو كان فعلا عضوا في هذا المجلس لما أمكنهم اعتقاله بتلك السهولة.

دام الأمر كذلك إلى أن تم ترحيله يوم 13 أغسطس/آب إلى السجن العسكري بوهران (غرب الجزائر) حيث مكث في زنزانه لم ير فيها ضوء النهار مدة شهرين ونصف لحرمانه من اجتياز عتبة الزنزانة الموصدة أبوابها.

وبعد انقضاء هذه المدة خرج من زنزانته ليستنطق على غير العادة من قبل وكيل الجمهورية الذي كان يستفسر عن سبب رفضه الحياة السياسية، من غير إثارة مسألة المشاركة في حكومة المنفى.

وهنا راح الإبراهيمي يشرح موقفه مشيرا إلى أن انسحاب التاريخيين من الساحة وترك المكان لإطارات أفرزتها حرب التحرير حل جذري لكنه مستحيل لأن الإطارات الشابة غير جاهزة لهذا الدور، كما أن الحل المتمثل في الوحدة الوطنية هو الآخر لم يكن ليتأتي دون أن تتحلى الشخصيات التاريخية بالتواضع وبحس عال بالمسؤولية.

أولى أصعب مراحل حياة الإبراهيمي انتهت بعرض الرئيس بومدين عليه حقيبة وزارة التربية "التي قبل بها شريطة المنع المطلق للتعذيب في الجزائر"

لكن مع الأسف الشديد وصل الأمر بكل واحد من هذه الشخصيات إلى الظن بأنه قطب العالم وأن كل شيء يجب أن يقع أو لا يقع بأمره.. وهكذا ظهر جبن المثقفين وضعف القادة وضحالة الفكر لدى هؤلاء وأولئك على حد سواء.

1965وبعد هذا التحقيق وإدراك المسؤولين قناعة الإبراهيمي أخلي سبيله في فبراير/شباط ليلتحق بمهنته ويواجه مأساة وفاة والده في مايو/آيار 1965 ويعيش أجواء الإطاحة بنظام بن بلة يونيو/حزيران، ليتساءل حينها: أين الذين 19من قبل مجلس الثورة برئاسة العقيد بومدين يوم كانوا يهتفون باسم القائد المحبوب؟

وهنا تنتهي أولى أصعب مراحل حياة الإبراهيمي بعرض الرئيس بومدين عليه حقيبة وزارة التربية التي يقبل بها شريطة المنع المطلق للتعذيب في الجزائر، كما ينتهي هنا سرد المؤلف ."للجزء الأول من مذكراته "أحلام ومحن

و تناول في الجزء الثاني :

الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي يكشف في الجزء الثالث من مذكراته : أحمد طالب وقاصدي مرباح في موريتانيا القصة الكاملة للمفاوضة السرية حول الصحراء الغربية



يكشف رئيس الدبلوماسية الجزائرية السابق، الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، في الجزء الثالث من مذكراته، الذي صدر حديثا عن منشورات ''القصبة'' بعنوان ''مذكرات جزائري... هدف غير منجز''، بالتفصيل خلفيات وأبعاد السجال الذي دار بين عبد العزيز بوتفليقة، ومحمد الصالح يحياوي بالخصوص، لخلافة الرئيس بومدين بعد وفاته.
وكيف أن الجيش تدخّل مجددا لحسم الوضع واختيار رئيس جديد ممثل في الرئيس الشاذلي بن جديد. كما استعرض ملابسات تطور العلاقات الجزائرية الأمريكية، وكيف ساهمت الجهود الدبلوماسية الجزائرية في تحرير الرهائن الأمريكيين بإيران في 1980 في أن تكون نقطة تحوّل لتقارب سياسي واقتصادي على محور الجزائر واشنطن. كما عاد الدكتور إلى جوانب من مساره المهني في السياسة الخارجية، متوقفا عند أهم المحطات التي شغل

خلالها منصب وزير الدولة ووزير للخارجية في وقت لاحق خلال فترة ترأس الشاذلي بن جديد. وقد أفرد الدبلوماسي جانبا للمهام التي قام بها باسم الجزائر، فكان مفاوضا ووسيطا ومبعوثا لقادة العالم، كاشفا كيف أن قضية الصحراء الغربية وفلسطين كانتا أولوية الدبلوماسية الجزائرية. كما تضمنت المذكرات رأي الدكتور بخصوص أحداث 5 أكتوبر 1988، وكيف وجد الرئيس بن جديد نفسه وسط تيارين متصارعين يرغبان في إصلاحات مختلفة، ليستنتج أنه ليس محمد الشريف مساعدية هو من كان "كبش فداء"، بل حتى هو شخصيا.

الدكتور طالب يعترف في الجزء الثالث من مذكراته
فشلت في إضفاء الأخلاق على السياسة

صدر عن منشورات "القصبة"، الجزء الثالث من مذكرات الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، وتغطي مرحلة حكم الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد من جانفي 1979، إلى غاية نوفمبر 1988. وضم الجزء الثالث من هذه المذكرات وفق ما جاء في مقدمة الدكتور طالب، "الخلدونية" أهم الأحداث السياسية التي ميّزت هذه المرحلة الحاسمة، سواء أكان على مستوى السياسة الداخلية، أو على مستوى السياسة الدولية.
ذكر الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، أن الجزء الثالث من مذكراته يحتوي على نظرته لأحداث حاسمة عرفتها الجزائر بين 1979 و1988، تطرق لها من زاوية خلدونية، تعتمد على سرد الأحداث، مع التركيز على استخلاص الدروس حول المرحلة الراهنة. وتحدث عن الخيبة التي أصبح يشعر بها بسبب الأوضاع التي آلت إليها البلاد، بعد أن فشل في نضاله من أجل "إضفاء الطابع الأخلاقي على السياسة". كما تحدث عن فشل جيل أول نوفمبر الذي تمكن من تحرير البلاد، في تمرير رسالة الثورة للأجيال الجديدة، وعبّر عن رغبته في بروز وثبة سياسية جديدة، يقوم بها الشباب تحقق "هدفا ديمقراطيا، وتضفي الطابع الأخلاقي على الحياة السياسية، بغية وضع حد للرشوة".
ويغطي الجزء الثالث من هذه المذكرات التي جاءت في سبعمائة صفحة، على قسمين من عدة فصول. ويغطى القسم الأول المرحلة التي شغل فيها الدكتور طالب منصب وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية، بين جانفي 1979 وماي 1982، وركز من خلاله على عدة قضايا حاسمة، منها "مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني، وانتخاب الرئيس بن جديد"، ومسألة إنشاء مجلس المحاسبة، اعتبارا أنه كان يحرص شخصيا على جعل الرئيس بن جديد يعمل بوصيات الرئيس الراحل هواري بومدين. كما تناول الدكتور طالب في هذا القسم، دوره كرئيس للجنة التربية والثقافة في الحزب، وكذا رأيه في الرئيس بن جديد، معتبرا إياه كرئيس "أراد فرض نفسه". كما لا يخلو القسم الأول من الكتاب،

من آراء حول قضايا دولية، منها الصحراء الغربية، وظروف مصرع وزير الخارجية الأسبق محمد الصديق بن يحيى.
أما القسم الثاني من مذكرات الدكتور طالب، فيغطي المرحلة ما بين ماي 1982 ونوفمبر 1988، وهي المرحلة التي شهدت تعيينه في منصب وزير الخارجية.
وركزت فصول هذا القسم على عدة قضايا دولية، مع العودة إلى مظاهر سياسية داخلية وأحداث حاسمة، منها بعض المشاكل التي بدأت تعرفها البلاد بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1986، وكذا أحداث أكتوبر 1988.
وكشف الدكتور طالب في مقدمة الكتاب، أنه شرع في كتابة الجزء الرابع من مذكراته، ليغطي المرحلة ما بين نوفمبر 1988 إلى غاية أفريل 2004.
الجزائر: حميد عبد القادر

السجال كان بين بوتفليقة ويحياوي لخلافة بومدين
ثلاثة ضباط حسموا الصراع لصالح الشاذلي

الجيش يحسم النزاع ويختار الشاذلي بن جديد رئيسا جديدا

يبرز وزير الخارجية الأسبق، الدكتور طالب الإبراهيمي، السجال الذي كان قائما بين رئيس الدبلوماسية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، ورئيس اللجنة التنفيذية وعضو مجلس الثورة، محمد الصالح يحياوي، لخلافة الرئيس هواري بومدين وأبعادها، والذي حسمته المؤسسة العسكرية من خلال اختيار الشاذلي بن جديد لاعتلاء سدة الحكم.
ويشير الدكتور طالب الإبراهيمي في الفصل الأول، الذي حمل عنوان "مؤتمر جبهة التحرير الوطني وانتخاب الشاذلي بن جديد"، أن وفاة الرئيس هواري بومدين الذي خصصت له جنازة مهيبة على المستويين الشعبي والرسمي، شكّل صدمة للكثير من الجزائريين، ولكنه "سرعان ما فتح الباب لبروز منافسة حادة بين عبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي، بعد أن رأى كل منهما بأنه الأحق لخلافة بومدين".
وبعد مرحلة انتقالية هادئة، بدأت أهم الشخصيات المفتاحية التي كانت تشكّل مجلس الثورة وأجهزة حزب جبهة التحرير الوطني في التحضير للمؤتمر الرابع، ولكن شكّل وفاة الرئيس بومدين نقطة تحوّل في التوازنات القائمة وفي بنية النظام السياسي القائم، إذ أن بومدين بشخصيته الكاريزمية شكّل إجماعا داخل مختلف الأجهزة، ولكن وفاته أتاحت الفرصة لبروز قوى سياسية سعت إلى أن تكون بديلا عن القطب الرئاسي، كما يقول طالب الإبراهيمي. فمن جهة، كان هناك الجيش والأمن العسكري، ومن جهة ثانية جهاز حزب جبهة التحرير

الوطني التي يراد لها أن تمثل السلطة المعنوية لشرعية السلطة والساسة.
وكان لزاما لإنجاح المؤتمر الرابع، أن تحسم مسألة خلافة بومدين من قبل، حينها تبين وجود اصطفاف وتموقع استنادا، إلى شهادة قاصدي مرباح. فمن جهة، دعم الشاذلي بن جديد وعبد الله بلهوشات، ترشيح محمد الصالح يحياوي، بينما فضل الطيبي العربي وأحمد دراية ترشيح بوتفليقة، وبقي كل من محمد بن أحمد عبد الغني وأحمد بن شريف خارج دائرة الاختيار بين الشخصيتين، حيث اعترض عليهما الأول، بينما كان الثاني يسعى إلى التموقع في السباق.
وحينما عجز مجلس الثورة عن الفصل بين بوتفليقة ويحياوي، وفي ظل استمرار السجال بين الرجلين، برز على الواجهة طرف ثالث بعيد عن الواجهة السياسية، هي المؤسسة العسكرية التي تحركت بمعية ثلاثة ضباط سامين، هم قاصدي مرباح ومصطفى بلوصيف ورشيد بن يلس، معتبرين بأن الوضعية القائمة تهدد وحدة البلاد والجيش وتساهم في زرع بذور الانشقاقات الجهوية وصراع الزمر. وكان أول قرار يتخذ، هو استبعاد المتنافسين بوتفليقة ويحياوي من السباق كحل جذري، وبمساعدة ودعم عدد من المدراء المركزيين لوزارة الدفاع وأغلب رؤساء النواحي العسكرية، تم اختيار خليفة الرئيس بومدين من رحم المؤسسة العسكرية، ويتعلق الأمر بالشاذلي بن جديد، قائد الناحية العسكرية الثانية وعضو مجلس الثورة وأقدم الضباط السامين. وكان اختيار الجيش للشاذلي بن جديد نابعا من اعتبارات عديدة، منها رغبة الجيش في عدم الخضوع لشخص يحكم سيطرته الكاملة عليها، إلى حد توظيفه في خدمة مطامحه، فشخصية الرئيس الشاذلي كانت الأمثل من حيث غياب الطموحات الشخصية وإحساسه بضرورة تطوير وتنظيم وعصرنة الجيش والاحتفاظ برمزية المؤسسة العسكرية. وبعد اختيار الجيش، تلاشت كافة الاعتراضات على مستوى مجلس الثورة، ثم على مستوى المؤتمر الرابع الذي كرّس اختيار الشاذلي بن جديد كمرشح وحيد لرئاسة البلاد.
الجزائر: ح. صواليلي

كشف بأن الشاذلي كان يريد التخلص من "جماعات الضغط"
اللواء رشيد بن يلس هو من اقترح فكرة التعددية الحزبية بعد أحداث أكتوبر

خلص الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، أثناء تحليله لظروف قيام أحداث أكتوبر 1988، إلى وجود مناورين هيئوا لها. وأرجع أسباب الأحداث، إلى كون الرئيس بن جديد كان يتقاذفه تياران متناقضان، وهو ما أوصله إلى الانفجار في الخطاب الشهير الذي ألقاه يوم 19 سبتمبر، بغية التخلص من "جماعات الضغط".

استفاض الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في الحديث عن أحداث أكتوبر 1988، وعاد إلى الخطاب الذي ألقاه الرئيس بن جديد عشية المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني، يوم 19 سبتمبر 1988 بالصنوبر البحري، أمام أعضاء مجالس الولايات. واعتبر أن خطاب الرئيس بن جديد، جاء وفق نبرة مغايرة، حيث قدم صورة قاتمة عن الأوضاع التي آلت إليها البلاد، بالأخص بعد أن عرف صيف ذلك العام سلسلة من الإضرابات التي دعت إليها "جبهة القوى الاشتراكية" المعارضة، وبعض المنظمات اليسارية، إضافة إلى انتشار حالة من الندرة في المواد الغذائية، كالحليب والزيت والدقيق.

وبحسب الدكتور طالب، فإن الرئيس بن جديد كان حبيس تيارين متصارعين داخل السلطة. فمن جهة، كان هناك تيار يرغب في إحداث إصلاحات في النظام من الداخل مع انفتاح سياسي، دون المساس بتفوّق جبهة التحرير الوطني، والتي تؤدي إلى تعددية حزبية. ويضيف الدكتور طالب أن أنصار هذا التيار كانوا يعتقدون أن رحيل مساعدية كان بإمكانه أن يسهّل الانتقال للديمقراطية.

بينما كان يرغب التيار الثاني في وقوع انفجار للنظام يؤدي إلى خيار الاقتصاد الليبرالي. وكتب ما يلي: "بالنسبة لهؤلاء (يقصد الليبراليين)، فإن ذهاب أحمد طالب ضروري، لأنه أنشأ مجلس المحاسبة، ولم يكف عن الحديث عن مسألة العدالة الاجتماعية". ويضيف أن هذه الجماعة كانت ترغب في رحيل أحمد طالب ومساعدية، بحكم اعتقادهم أنهما يمارسان تأثيرا على الرئيس بن جديد، موضحا أن الرئيس وهو يقبل برحيل مستشاريه المقربين، كان بصدد الإمضاء على رحيله. كما أورد الدكتور طالب أن الرئيس تحدث عن الأطراف التي كانت تعيق إصلاحاته الاقتصادية والسياسية، كما استنكر مظاهر "الغنى غير الشرعي"، والبيروقراطية، وغيرها من المظاهر السلبية. وعلى المستوى الشخصي، أوضح الدكتور طالب أنه أبدى ارتياحه من الخطاب، من منطلق أنه حذّر خلال عدة مناسبات من صعود ما أسماه بالظاهرة الليبرالية التي أوجدت فئة ثرية في ظرف زمني قصير. وكشف أن الشاذلي أخبره عقب الخطاب قائلا: "لقد قلت كل ما كان جاثما على صدري". ثم تساءل: "هل كان الرئيس بن جديد يدرك أنه بهذا الخطاب سوف يؤجج الأوضاع؟".

ولما اندلعت أحداث أكتوبر 1988، كان الدكتور طالب متواجدا في نيويورك، واتصل عبر الهاتف برئاسة الجمهورية عند حدود الساعة الرابعة صباحا، وتحدث مع كل من محمد الشريف مساعدية، والعربي بلخير، والهادي خضيري، الذين طمأنوه وأخبروه أن "الوضعية متحكم فيها"، بيد أن الدكتور تحدث عن ارتياب كان يساوره، بسبب اجتماع هذا الثلاثي مع الرئيس بن جديد في مثل تلك الساعة المتأخرة.

وذكر الدكتور طالب أنه قرر العودة إلى الجزائر على سبيل السرعة، ليدرك خطورة الوضع، وهو في مطار جنيف يوم 7 أكتوبر، بسبب إلغاء الرحلات الجوية تجاه الجزائر. وبمجرد أن وصل إلى مطار بوفاريك، علم أن الرئيس بن جديد كان في انتظاره. وحينما التقى به وجده مسترخ. وبعد حديث بين الرجلين، قال له الرئيس: "أنت تضخّم لي الأمور دائما". وهي نفس الجملة التي كان يرددها، يضيف الدكتور طالب، على مسامع الجنرال لكحل عياط، مسؤول الأمن العسكري، في كل مرة يحدثه فيها عن "الوضعية القابلة للانفجار". وأضاف الدكتور طالب، أنه قال للرئيس بن جديد: "يصعب علي البقاء في حكومة أعطت أوامر للجيش لإطلاق النار على المتظاهرين"، فانفجر بن جديد غاضبا، وقال: "لقد استنجدت بالجيش، لأنني لم أجد أمامي لا الحزب، ولا الحكومة، ولا الشرطة". ويضيف الدكتور طالب أنه اقترح على الرئيس أن يلقي خطابا للأمة، ويدعو لاجتماع المكتب السياسي، لكن الرئيس قال له: "وماذا بإمكاني قوله عقب خطاب 19 سبتمبر". هذا الانسداد، جعل الدكتور طالب يشعر أنه بلغ فعلا وضعية القطيعة مع الرئيس بن جديد الذي ترجاه بأن لا يعلن عن قراره رسميا. عقب هذا اللقاء، قرر رئيس الجمهورية استدعاء اجتماع المكتب السياسي يوم 9 أكتوبر. وكتب الدكتور طالب أن بن جديد لم يعد يحتفظ بطمأنينته، بعد أن انتشرت أحداث الشغب في عدد من الولايات، لكنه تحدث بصراحة وأبدى نيته في الانسحاب من منصبه إن كان ذلك يؤدي إلى عودة الهدوء. موضحا أن "مساعدية الذي كان مستهدفا من قبل المتظاهرين، تخلى عنه الرئيس، الذي وجّه التهمة لرئيس الحكومة عبد الحميد براهيمي، وحمّله مسؤولية الإجراءات الاقتصادية التي استنكرها المتظاهرون".

وذكر الدكتور طالب أن اللواء رشيد بن يلس، اقترح على الشاذلي عدم الترشح لعهدة رئاسية جديدة، بغية إحداث "صدمة بسيكولوجية"، قد تمكنه من التحكم في الأوضاع، وربما العودة إلى الرئاسة. كما اقترح فكرة التعددية الحزبية، إلا أن مساعدية رفضها بشدة، لكن الفكرة وافق عليها غالبية أعضاء المكتب السياسي، لكن "بعض الوجوه بقيت في حالة من التشنج". ويعتقد الدكتور طالب أن جبهة التحرير الوطني التي حكمت البلاد منذ الاستقلال "كانت مع السلطة، وليس في السلطة". أما عن تصرفات الرئيس بن جديد عقب تشكيل حكومة جديدة يوم 7 نوفمبر برئاسة قاصدي مرباح، فقد كتب الدكتور طالب بشأنها ما يلي: "أعطى الرئيس بن جديد انطباعا بأنه سجين فريق جديد".

الجزائر: ح. عبد القادر

الجزائر - أمريكا في عيون الإبراهيمي

تحرير الرهائن نقطة التحوّل في العلاقات مع واشنطن

على الرغم من أن العلاقات الجزائرية الأمريكية قديمة ويعود تاريخها إلى 5 سبتمبر 1795 مع التوقيع في الجزائر لأول اتفاقية صداقة بين الداي بابا حسان وجوزيف دونالدسون المبعوث الخاص لأول رئيس أمريكي جورج واشنطن، وعدم انقطاع الاتصالات، إلا أن نقطة التحوّل في العلاقات على محور الجزائر واشنطن، في نظر الإبراهيمي، كانت مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تحرير الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران عام 1980 في أعقاب الثورة الإيرانية.

يؤكد وزير الخارجية الأسبق أن غياب العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة بعد الاستقلال، لم يمنع من تطوير الروابط الاقتصادية معها، بينما تباينت المواقف على مستوى السياسة الخارجية بفعل عدة ملفات، من بينها الشرق الأوسط والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

وساهمت جهود الجزائر في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين من السفارة الأمريكية بطهران، في إحداث تغيير كبير في العلاقات. وعلى ضوء ذلك، يكشف الإبراهيمي عن أول لقاء تم مع مسؤول أمريكي سامي على هامش الدورة الاستثنائية حول نزع التسلح في جوان 1982، ويتعلق الأمر بنائب الرئيس في تلك الفترة جورج بوش، إضافة إلى كاتب الدولة للخارجية جورج شولتز في نيويورك.

في أعقاب اللقاء، عرفت الجزائر زيارة متتالية لمسؤولين أمريكيين على خلفية تفعيل الدبلوماسية الجزائرية لملفات هامة، مثل لبنان وفلسطين، موازاة مع تدعيم الروابط الاقتصادية مع زيارة كاتب الدولة للتجارة الأمريكي، ثم جورج شولتز في 11 أفريل 1983، تبعها زيارة نائب الرئيس جورج بوش في 14 سبتمبر 1983، في وقت بدأت واشنطن تشجع مساعي الاندماج المغاربي.

وتواصلت زيارات المسؤولين الأمريكيين مع دونالد رامسفيلد، المبعوث الخاص للرئيس رونالد ريغان في 9 جانفي 1984، حيث كانت الجزائر تلعب دورا محوريا في الأزمة اللبنانية، ولكن أيضا من خلال المساعي الحميدة لوقف الحرب بين العراق وإيران. وكانت زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد للولايات المتحدة في 17 أفريل 1985، تتويجا لمسار التقارب الجزائري الأمريكي، حيث سمحت بتسوية النزاعات الاقتصادية المتصلة بعقود الغاز وتدعيم التعاون، الذي عرف تطورا نوعيا خلال تلك الفترة في سياق رغبة الجزائر ضمان تنويع تعاملاتها التجارية والاقتصادية.   الجزائر: حفيظ صواليلي

أحمد طالب وقاصدي مرباح في موريتانيا
القصة الكاملة للمفاوضة السرية حول الصحراء الغربية

من القضايا التي تطرق لها أحمد طالب الإبراهيمي في الجزء الثالث من مذكراته، والممتد من سنة 1979 إلى 1988، قضية الصحراء الغربية والتي وصفها بـ"الشائكة"، باعتبارها من المهام التي صادفت مساره المهني أكثر من مرة، إذ كانت البداية خلال توليه منصب وزير مستشار للرئيس هواري بومدين، الذي اختاره لمتابعة تطورات الملف، ليعود مرة أخرى ليتابع الملف خلال فترة الرئيس الشاذلي بن جديد بصفته وزيرا للخارجية، لكن هذه المرة برفقة العقيد قاصدي مرباح بصفتهما مفاوضين مع المغرب. ويقول الإبراهيمي في سياق شهادته على تلك الفترة "طلبت أن يكون قاصدي مرباح معي في وفد المفاوضات، لأن الطرف المغربي اختار وفدا مكونا من سياسي وعسكري للمشاركة في المفاوضات".

ويؤرخ صاحب المذكرات لتلك الفترة، بتأكيده أن عودة النشاط للملف الصحراوي كانت من بوابة موريتانيا عقب الانقلابات التي شهدتها، والتي دفعت بالجزائر إلى إرسال الإبراهيمي وقاصدي مرباح إلى نواكشوط للتعرف عن قرب على القادة العسكريين الجدد في موريتانيا، فكان اللقاء في 22 أفريل 1978 مع المقدم أحمد ولد بوسيف الذي كان يشغل منصب وزير أول ورئيس اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني، والذي أوضح لضيوفه الجزائريين أن السياسة الجديدة لموريتانيا تهدف إلى إعادة العلاقات مع الجزائر، والتي عرفت انقطاعا منذ سنة 1976 بسبب موقف الرئيس السابق مختار ولد داده. ويضيف الإبراهيمي أنه نقل موقف الجزائر المقر بأن أي عودة للعلاقات بين البلدين، لن يكون على حساب المصالح الصحراوية، في إشارة إلى ضرورة انسحاب موريتانيا من الأراضي الصحراوية. وبالفعل، تم التوصل إلى اتفاق موريتاني صحراوي في العاصمة بتاريخ أوت 1979.
ثم يتطرق الإبراهيمي إلى سلسلة المفاوضات السرية بين الجزائر والمغرب حول القضية الصحراوية، وصولا إلى اللقاء بين الرئيس الشاذلي بن جديد والعاهل المغربي حسن الثاني في فيفري 1983، موردا الكثير من التفاصيل والحوارات التي دارت في اللقاء الذي حضره الإبراهيمي رفقة قادة البلدين، ليصل ضمن تسلسل تاريخي إلى أول لقاء مباشر بين ممثلين عن البوليساريو ووفد مغربي في الجزائر في أفريل من ذات السنة. ولعل من أهم التفاصيل التي أوردها الإبراهيمي حول قضية الصحراء الغربية التي أوردها في أكثر من جزء من المذكرات، قدرة الجزائر على إقناع ملك المغرب الحسن الثاني بقبول فكرة

الحكم الذاتي للصحراويين والاعتراف بأن النزاع مغربي صحراوي وليس مغربيا جزائريا.
الجزائر:س. بلقاضي

طالب يروي تفاصيل زيارة الشاذلي التاريخية لباريس "قسما في سماء فرنسا..الأقوى في مساري المهني"

من بين الأجزاء التاريخية المهمة التي عايشها أحمد طالب الإبراهيمي وأعاد سردها في مذكرته الأخيرة، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مستعيدا ما خزنته ذاكرته عبر تقلده مناصب رسمية جعلته شاهدا أحداث تاريخية. ومن تلك الذكريات التي يوردها في الكتاب، أول زيارة رسمية لرئيس جزائري إلى فرنسا بعد أكثر من عشرين سنة من الاستقلال، معتبرا أن زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد إلى باريس في 7 نوفمبر 1983، بمثابة الحدث التاريخي بالنظر لما تكتسيه من طابع تاريخي. وجاءت الزيارة بعد زيارتين قام بهما كل من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان سنة 1975، وزيارة ثانية قام بها الرئيس فرانسوا ميتران سنة 1981.

وشدد الإبراهيمي الذي رافق الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في زيارته التاريخية إلى فرنسا، على أن أكثر اللحظات تأثيرا في مساره المهني كانت حين دوى النشيد الوطني "قسما" في سماء فرنسا، وإن عاد ليؤكد أن الكثيرين اعتبروا أن أهم لحظات الزيارة كانت لحظة تهافت المهاجرين على الرئيس بن جديد في شوارع باريس. ومما جاء في هذا الجزء من شهادة الإبراهيمي على هذه الزيارة، أن الرئيس الجزائري كان على وعي تام وإدراك عميق بأهمية كل تفصيل في الزيارة، بدءا من التصريحات واللقاءات وغيرها، مؤكدا أن بن جديد قام بدوره على أكمل وجه، الأمر الذي جعل المعلقين السياسيين في فرنسا، وعبر العالم، يؤكدون على أن الزيارة كسرت الجليد بين الجزائر وفرنسا، مشيرين إلى التوصل إلى علاقات عادية بين الدولتين "لكنني كنت على قناعة في قرارة نفسي أننا بعيدون عن العلاقات العادية".
وفي تفاصيل شهادته، عاد الإبراهيمي للتطرق إلى سلسلة اللقاءات التي جمعته بمسؤولين فرنسيين للتباحث حول ملفات تقنية وتجارية، وأخرى متعلقة بأوضاع المهاجرين الجزائريين، وقضايا دولية وإقليمية من منطلق منصبه وزيرا لخارجية الجمهورية الجزائرية. وفي السياق، تحدث عما أصبح يعرف بـ"سياسة التوازن الفرنسية في المغرب العربي"، في إشارة إلى محاولة فرنسا التوصل إلى توازن في علاقتها بين الجزائر والمغرب، على الرغم من صعوبة

الأمر بالنظر للموقف من قضية الصحراء الغربية، مستشهدا بالعديد من التفاصيل بخصوص هذا الموضوع.
الجزائر: س. بلقاضي

انتقد من استعملوه لـ"تصفية حسابات سياسية"
هكذا تأسس مجلس المحاسبة

عرّج الدكتور طالب الإبراهيمي في فصل خاص، على مختلف الخلفيات والملابسات المرتبطة بقرار تأسيس مجلس المحاسبة، التي كان أهم مؤسسيها وترأسها لفترة وجيزة، مؤكدا أنها الضرورة كانت تقتضي اعتماد جهاز قادر على الضبط والمراقبة لكافة الدوائر المتصلة بالنشاط الاقتصادي.
وأكد الإبراهيمي أنه منذ اعتلاء الشاذلي بن جديد سدة الحكم، ظل يحثه على الاهتمام عن قرب بمسألة الرقابة، حيث ظل مشكل التسيير مطروحا، خاصة مع التطور السريع للبنية الصناعية للبلاد، لضمان تكريس مبادئ مثل النمو والإنتاجية والمردودية والاستخدام العقلاني للوسائل المادية والبشرية. ولاحظ الإبراهيمي أن الميثاق الوطني كان يركز على أهمية الرقابة للوقاية أو تحجيم بعض الانحرافات، على غرار تحويل أملاك الأمة والتعسف في استخدام السلطة والمحاباة والرشوة والتغاضي عن مشاكل المواطنين. ولدرء النقائص المسجلة، كان لزاما إعادة النظر في وظائف الرقابة بالخصوص. وعليه، وفي أعقاب المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، أضحت مسألة الرقابة على كافة المستويات والقطاعات من الأولويات لمواجهة الانحرافات والفساد والحد من النقائص وتحسين الخدمات وتسيير الوحدات الإنتاجية، وتجلى ذلك في أول خطاب ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد بتاريخ 13 مارس 1979 حينما أكد على أنه "لن يكون هناك أي تسامح ولا عذر حيال أولئك الذين يلحقون الأذى بالإرث الوطني ومكاسب الشعب والوحدة الوطنية والمبادئ الثورية". وبعد ثلاثة أيام، أي بتاريخ 16 مارس، أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا عينت من خلاله أحمد طالب الإبراهيمي كعضو في المكتب السياسي مكلفا بالتحضير للنصوص القانونية المتصلة بالرقابة. حينها، ركز الإبراهيمي على بعدين أو مستويين، الرقابة السياسية المرتبطة بدور المجلس الشعبي الوطني وإعادة الاعتبار لدورهم الرقابي، واعتماد مقاييس الكفاءة والنزاهة والالتزام على الإطارات المسيرة، مقابل تسليط العقوبات على من يخل بواجباته وترقية الإطارات وفقا للكفاءة. أما البعد الثاني، فهو متصل بالرقابة الإدارية المتمثل في عمل الحكومة، حيث يضبط عمل الإطارات والمسؤولين وفقا للسلم الهرمي. كما تعتمد رقابة خارجية من خلال هيئات، منها وزارات المالية والعدل والداخلية، التي تقدم تقارير دورية ويتم عرضها على مستوى مجلس الوزراء.

ويكشف الإبراهيمي أن إنشاء مجلس المحاسبة جاء كحتمية، حيث تلعب دور آخر حلقة في مجال الرقابة، كما ستكون حلقة الوصل بين مختلف آليات الرقابة الأخرى. واعترف بأن تأسيس المجلس كان يمثل خطوة هامة، ولكنه أعاد التأكيد بأن فعاليتها يبقى رهن كافة التحسينات التي يتم القيام بها في كافة القطاعات وعلى محيط الرقابة عموما. وبعد تعيين الإبراهيمي رئيسا على المجلس في ماي 1979، اشترط تخليه عنه بعد أن تصبح الهيئة عملية، واختار حينها مجموعة ممن اعتبرهم أفضل الخبراء في ميدان المالية للتحضير لنصوص قانونية متعلقة بالرقابة وآليات تسيير مجلس المحاسبة، فضلا عن تسيير المفتشية العامة للمالية. وتضمنت النصوص المؤسسة للمجلس كافة الصلاحيات التي تتمتع بها، والتي تسمح لها بالوقاية وتصحيح الأخطاء ومعاقبة خرق القواعد المعتمدة في مجال التسيير الاقتصادي. وبعد تجاوز عدد من العقبات القانونية والتحفظات، عهد لمجلس المحاسبة مهام المراقبة المالية، والمتابعة لملفات التسيير إلى حين تجميد مهامها لاحقا. وخلص الإبراهيمي إلى انتقاد مساعي البعض الذين حاولوا توظيف مجلس المحاسبة لتصفية حسابات سياسية. كما تساءل عن تجميد عملها، حيث يعود آخر تقرير لها إلى فيفري 1999، في وقت استفحل فيه الفساد على نطاق واسع بفعل غياب العقاب والشفافية في تسيير المال العام.
الجزائر: ح. صواليلي

محطات

* ”على الرغم من أن الجزائر المستقلة لم يتجاوز عمرها عشرين سنة مع مطلع الثمانينات، إلا أن دبلوماسيتها كانت أكثر عراقة، بالنظر لدورها الداعم للنضال من أجل التحرر عبر العالم“.

* ”لطالما كنت أردد لإطارات وزارة الخارجية، يمكن أن تكون لكم علاقات عادية مع أي دولة تعترف بها الجزائر. لكن حين يتعلق الأمر بفرنسا، فإنكم أمام خلفية تاريخية لا يمكنكم محوها أو تجاهلها“

* ”في الخيمة المخصصة للقاء، جلست في أحد الكراسي رفقة الرئيس الجزائري والملك المغربي، الذي جلس يتحدث عن عظمة سنة 1929 باعتبارها سنة ميلاده وميلاد الرئيس الشاذلي بن جديد (......) وفي رده على الشروط الجزائرية، طلب الملك المغربي فترة للتفكير، مكتفيا بالقول إن ما يهمه بخصوص المفاوضات حول الصحراء الغربية، الختم البريدي والراية الوطنية، وبقية التفاصيل يمكن مناقشتها“

*** ‘‘حينما تم تحرير الدبلوماسيين الأمريكيين الـ52 المحتجزين في طهران في 1980 بفضل تحركات الجزائر، كل شيء تغير، فمحوّل الهاتف على مستوى السفارة الجزائرية عانى من الإشباع خلال أيام عديدة، وآلاف الرسائل أرسلت من قبل مواطنين أمريكيين لرئاسة الجمهورية الجزائرية. لقد ساهمت قضية الرهائن في تحطيم الصورة السابقة التي ارتسمت عن الجزائر، وتبدلت صورة الجزائر لدى الطبقة السياسية الأمريكية’’**

*** ‘‘لقد كنت مؤسس مجلس المحاسبة، ولكنني لم أمارس فعليا مهام الرئاسة أبدا... وبالنسبة إلي، بذلت كل جهدي في صياغة النصوص لتفادي أن يستغل مجلس المحاسبة يوما بغرض تصفية حسابات سياسية. ولكن وبداخل الحزب ولدى بعض التنظيمات، تمت محاولة توظيف المجلس بعد إنشائه لإزاحة بعض المسؤولين الذين كانوا يمثلون قطب المعارضة الافتراضية للدائرة الرئاسية وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية أيضا، لتفكيك مجموعة أو زمرة أخرى كانت تمثل خطرا على السلطة وعمل الرئيس. وبعد فترة حكم الشاذلي، وخاصة الآن، تم إبقاؤها في حالة من السبات لتفادي أن تميط اللثام عن النهب المنظم للإرث الوطني’’**

*** ‘‘هذا التحليل كان ثمرة لاتصالاتي شبه اليومية مع جميع الفاعلين، لاسيما مرباح، ولكن يتعين أن أشير أنه في صباح أحد الأيام وعلى الساعة السابعة طرق على بابي بوعلام بن حمودة ليقول لي ‘‘اللحظة حرجة، لأن العقيد بن شريف الذي التقيت به ليلة أمس أسر لي أنه سيستعين بعشرين ألف رجل، وأنه مصمم على الاستيلاء على السلطة بعد توقيف كافة زملائه من مجلس الثورة، ليضيف أعتقد أنه بإمكانك أن تثنيه عن مسعاه وأن تفكك فتيل هذه القنبلة. بعد ساعة، كنا في بيت بن شريف وكانت زوجته حاضرة أيضا حينما بدأ يتحدث عن أسباب معارضته للمترشحين ‘‘يحياوي يمكن أن يقودنا مباشرة إلى الشيوعية ويعتبر أيضا ليبيا نموذجا له وبوتفليقة مناصرا لليبرالية، وهو خاضع ومدعم للأمريكيين’’.**

*** الشاذلي بن جديد، قال لي: ‘‘لقد استنجدت بالجيش، خلال أحداث أكتوبر 1988، لأنني لم أجد أمامي لا الحزب، ولا الحكومة، ولا الشرطة’’**